

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١١٩٥ لسنة ٢٠١٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون بإنشاء محاكم الأسرة ؛

وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية

رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون

بإنشاء محاكم الأسرة ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٨٤٤ لسنة ٢٠٠٤ بتشكيل نيابة

شئون الأسرة ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٩٣ لسنة ٢٠١٠ الصادر فى ١٧/١٠/٢٠١٠ ؛

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة دمياط الابتدائية المؤرخ ٢٠١٣/١/٣١ ؛

وعلى كتاب النيابة العامة المؤرخ ٢٠١٣/٢/٤ ؛

وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم ؛

قرار:**(المادة الأولى)**

نقل محكمة أسرة بندر دمياط من مقرها الحالى إلى مبنى مجمع محاكم دمياط القديم الكائن بشارع سعد زغلول - مدينة دمياط - محافظة دمياط .

(المادة الثانية)

نقل نيابة شئون الأسرة بولاية بندر دمياط التابعة لولاية دمياط الكلية من مقرها الحالى إلى مبنى مجمع محاكم دمياط القديم الكائن بشارع سعد زغلول - مدينة دمياط - محافظة دمياط .

(المادة الثالثة)

نقل محكمة أسرة مركز دمياط من مقرها الحالى إلى مبنى مجمع محاكم دمياط القديم الكائن بشارع سعد زغلول - مدينة دمياط - محافظة دمياط .

(المادة الرابعة)

نقل نيابة شئون الأسرة بولاية مركز دمياط التابعة لولاية دمياط الكلية من مقرها الحالى إلى مبنى مجمع محاكم دمياط القديم الكائن بشارع سعد زغلول - مدينة دمياط - محافظة دمياط .

(المادة الخامسة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم الأربعاء

الموافق ٢٠١٣/٢/٢٠

صدر فى ٢٠١٣/٢/٥

وزير العدل

المستشار / أحمد محمود مكي